

المصدر :

الجزيرة

التاريخ :

11-04-2006

الصفحات :

2

العدد : 12248

المسلسل : 7

خادم الحرمين رأس جلسة مجلس الوزراء أمس:

أسعار جديدة للزيت الخام الثقيل و(الوقود) ومراجعتها كل 5 سنوات

بموافقة على مشروع نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين وينودها

□ الرياض - واس :

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر اليمامة في مدينة الرياض.

وفي بداية الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل ما تم من لقاءات ومشاورات واتصالات خلال الأيام الماضية تناولت قضايا المنطقة والعلاقات الثنائية والشؤون الدولية، وتوّه حفظه الله بالزيارة التي قام بها العامل الإسباني جلالة الملك خوان كارلوس والوفد المرافق له للمملكة وما جسده الزيارة من مشاعر الصداقة والعلاقات الوثيقة التي تربط بين البلدين وتقديره لحفظه الله ما تقوم به إسبانيا من مبادرات لترسيخ قيم الحوار والفهم المتبادل بين الحضارات.

وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ آباد بن أمين مدني في بيانه لوكالة الأنباء السعودية عقب الجلسة أن المجلس توه في هذا الصدد بأن زيارة العامل الإسباني وما سبقها من زيارات لخمسة الرئيس الفرنسي وقائمة الرئيس النمساوي وغيرهم من قادة ورؤساء دول العالم تؤكد على ما للمملكة من دور رئيس على الساحة العالمية وما تتمتع به من علاقات استراتيجية مع كافة القوى العالمية تسخرها لخدمة قضايا الوطن والأمتين العربية والإسلامية والوفاق العالمي، وعلى الساحة العربية أعرب المجلس عن أمله في أن يوفق القادة العراقيون في تشكيل حكومة وحدة وطنية تمكن من بناء

مؤسسات الدولة وترسيخ وحدة واستقلال العراق والتي به من التدخلات الخارجية والقدرة على إدارة شؤونه بنفسه وفي أن يؤدي الاجتماع القادم لدول الجوار العربية إلى ما فيه دعم وحدة واستقلال ومستقبل العراق.

كما أعرب المجلس عن ثقته بأن المجتمع الدولي لن ينساق مع السياسات الإسرائيلية الرامية إلى عزل القيادة الفلسطينية ومحاصرتها وشقها.

وأكد المجلس أنه لا طريق لراساء السلام في المنطقة الا عبر تفعيل الاتفاقيات والقرارات الدولية بهذا الشأن والأخذ بمرجعية خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية التي اقترتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢م، وأنهى معالي وزير الثقافة والإعلام بيانه مفيداً أن المجلس واصل النظر بعد ذلك في جدول أعماله وأصدر القرارات التالية:

أولاً: وافق مجلس الوزراء على طلب صاحب السمو الملكي وزير الخارجية تفويض سموه (أو من ينعيه) بالتباحث مع الجانب المصري في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية لإنشاء لجنة متابعة وتشاور سياسي والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الاجراءات النظامية.

ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير العدل بشأن مشروع نظام الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين وفي من حكمهم وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم ١٠٢-٨٠ وتاريخ

٢٦-٢-١٤٢٦هـ أقر مجلس الوزراء الموافقة على مشروع النظام المشار إليه بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. تجدر الإشارة إلى من أبرز الأحكام الواردة في هذا النظام ما يلي:

١- تمارس الهيئة المشار إليها من الاختصاصات مثل ما خول للولي أو الوصي أو القيم أو الوكيل أو الناظر وعليها الواجبات المقررة عليهم طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية ولها على الأخص الوصاية على أموال القصر والنحل الذين لا ولي ولا وصي لهم وإدارة أموالهم والقوامة على أموال ناقصي الأهلية وفأقديها الذين لم تعين المحكمة المختصة فيما إدارة أموالهم وإدارة أموال من لا يعرف له وارث وأموال الغائبين والمفقودين والوكالة عنهم في المسائل المالية وحفظ أموال المجهولين والمفقطين والسراقات حتى تحبث لأصحابها شرعاً والإشراف على تصرفات الوصياء والقيمين والأولياء وحفظ الديات والأموال والشركات المختار عن عليها حتى ينتهي الإيجاب الشرعي فيها إذا عهدت المحكمة المختصة إلى الهيئة بذلك وأي مهمة تسند إليها بموجب النظام أو قرار من مجلس الوزراء أو أمر من المقام السامي.

٢- تكون جميع استثمارات الهيئة وتصرفاتها المالية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وتتكون أموالها من جميع أموال المشمولين بهذا النظام المتغولة وغير المتغولة والأموال التي تؤول إليها من أي جهة أخرى والدخل الذي تحققه من ممارسة نشاطاتها والأموال التي تسهم بها الدولة وما يقبله مجلس الإدارة من مساعدات

توقيع العقد.

٥- ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويختم به اعتباراً من تاريخ نشره. رابعاً: بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير العمل رئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية بشأن الحساب الختامي للصندوق للسنة المالية المنتهية في ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٤م قرر مجلس الوزراء اعتماد الحساب الختامي سالف الذكر.

خامساً: وافق مجلس الوزراء على طلب معالي وزير المالية تعيين الدكتور أحمد بن حبيب صلاح ممثلاً لوزارة الاقتصاد والتخطيط في مجلس إدارة صندوق التنمية الصناعية السعودي في دورته الحالية وذلك ابتداء من تاريخ نفاذ هذا القرار.

سادساً: وافق مجلس الوزراء على تعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

١- تعيين الدكتور بندر بن عبدالمحسن بن مساعد القنواوي على وظيفة - مستشار طبي - بالمرتبة الخامسة عشرة برئاسة الحرس الوطني.

٢- تعيين الدكتور حسن بن محمد بن عبدالرحمن آل الشيخ علي وظيفة - مدير عام الشؤون المالية والميزانية - بالمرتبة الخامسة عشرة بالقوات البحرية

٣- تعيين صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود على وظيفة - وزير مفوض آ. بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخارجية.

٤- تعيين الدكتور أحمد بن سليمان بن إبراهيم العقيل على وظيفة - وزير مفوض آ. بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الخارجية.

وهيات وتبرعات.

٣- ينشر النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد مضي تسعين يوماً من تاريخ نشره ويصدر وزير العدل لأئحته التنفيذية.

ثالثاً: بعد الاطلاع على قرار المجلس الاقتصادي الأعلى رقم ٥- ٢٣ وتاريخ ٢٣-٣-٢٣هـ الخاص بسعر الزيت الخام وزيت الوقود قرر مجلس الوزراء مايلي:

١- يكون سعر الزيت الخام الثقيل وزيت الوقود لجميع المستهلكين في جميع مراكز التوزيع المخصصة لذلك على النحو الآتي: الزيت الخام الثقيل ٦,٣٠ هلملة - للتر الواحد زيت الوقود ١٨٠ سنتيستوك ٦,٠٠ ست هملات - للتر الواحد زيت الوقود ٣٨٠ سنتيستوك ٤,٩٠ هلملة - للتر الواحد.

٢- على محطات التحلية ومحطات السكرية التي تنشأ مستقبلاً على السواحل - استخدام زيت الوقود أو الزيت الخام الثقيل.

٣- التأكيد على أن يلتزم كل صاحب منشأة بإجراء دراسات التقييم البيئي في مرحلة دراسة الجدوى مسبقاً وتقديمها للرئاسة العامة للإرصاد وحماية البيئة طبقاً للنظام العام للبيئة ولأئحته التنفيذية.

٤- تراجع الاسعار المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذا القرار كل خمس سنوات في ضوء تطور أسعار الوقود البديل والاسعار العالمية للزيت الخام الثقيل وزيت الوقود وتخلل الاسعار سارية المفعول دون زيادة مدة عشر سنوات لاي مستهلك وقع عقد شراء طويل المدى مع شركة أرامكو السعودية وذلك اعتباراً من تاريخ